الدور التربوي لبعض منظمات المجتمع المدني واستدامة التنمية المجتمعية "الجمعيات الأهلية نموذجا" "دراسة تحليلية"

أ.د/ سعيد محمود مرسى عطية

أستاذ أصول التربية- كلية التربية– جامعة الزقازيق

المجلة الدولية للعلوم التربوية والتكنولوجية والتنمية

المجلد الأول– العدد الأول– مسلسل العدد (١) – أكتوبر ٢٠٢٣م

ISSN-Print: 3009-7851 ISSN-Online: 3009-7444

موقع المجلة عبر بنك المعرفة المصري https://ijsetd.journals.ekb.eg

البريد الإلكتروني للمجلة E-mail IJESTD@foe.zu.edu.eg

الدور التربوي لبعض منظمات المجتمع المدني واستدامة التنمية المجتمعية "الجمعيات الأهلية نموذجا"

"دراسة تحليلية"

أ.د/ سعيد محمود مرسى عطية

أستاذ أصول التربية كلية التربية جامعة الزقازيق

مقدمة:

يعود تاريخ منظمات المجتمع المدني في مصر إلي مطلع القرن التاسع عشر، وقد لعبت هذه المنظمات دورا كبيرا في تطور المجتمع المصري علي مدي القرن التاسع عشر بأكمله، وعندما نكبت مصر بالاحتلال البريطاني، وسعي إلي تضييق فرص التعليم أمام المصرين، فقد سعت هذه المنظمات إلي مواجهته من ناحية وتوسيع فرص التعليم أمام المصريين من ناحية أخري وتأسست المدارس الليلية، ومدارس التدريب المهني وكانت الجامعة المصرية ١٩٠٨ واحدة من أهم ثمار منظمات المجتمع المدني. وتعد منظمات المجتمع المدني الركيزة الثالثة للتنمية في مختلف المجتمعات إلي جانب الدولة والقطاع الخاص.

ولقد حظيت منظمات المجتمع المدني باهتمام بالغ في الآونة الأخيرة علي الصعيدين المحلي والدولي؛ لما تتمتع به هذه المنظمات من تأثير فعال في أحداث التنمية، وبناء مجتمع حديث قائم علي الحقوق والواجبات، ودعم الديمقراطية وحقوق الإنسان والمواطنة.وفي ظل التحديات العالمية والتحول في نموذج الدول إلي الاتجاه الرأسمالي والذي صاحبه تراجع دور الدولة في كافة المجالات وخاصة المجالات الخدمية ومنها التعليمية، ظهرت الحاجة إلي ضرورة مشاركة القطاع الثالث في دعم التعليم وتحقيق استدامة التنمية.وقد أدت الثورة العلمية والمعلوماتية الجديدة ، وتكنولوجيا الاتصالات إلى التداخل الكثيف في العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية بين دول العالم ، بشكل يصعب معه ضبط تأثيراته والتحكم فيه بالإجراءات التقليدية كإغلاق الحدود أو قطع العلاقات، في عصر يتسم بتلاشي الحدود وتحطم القيود وضعف الرقابة والمراقبة حتى لو كانت من سلطة الدولة الوطنية، وترتب على ذلك ضعف سلطة الدولة وقدرتها الذاتية على متابعة الإصلاح انطلاقا من معطياتها وإراداتها الوطنية في الديمقراطية والتحرر والحرية، والعدالة الاجتماعية[١] وقد ارتبط بذلك انحصار دور الدولة في التنمية وتنامي دور المؤسسات الأهلية والقطاع الخاص في تحمل قدراً كبيراً من المسؤولية تجاه التنمية البشرية والإنسانية المستدامة.

وقد اكد التقرير العالمي الثالث بشان تعلم الكبار وتعليمهم بان مؤسسات المجتمع المدني تقوم بدور المشارك والمساند لدور الحكومات في تحقيق اهداف التنمية المستدامة وبخاصة

الهدف الرابع منها 'وان هذا الدور يتضمن جهود ملموسه تسهم في احراز تقدم ملحوظ في مجال التعليم والصحة والرفاه وفي مجال التوظيف والعمالة وسوق العمل 'وفي الحياة الاجتماعية والمدنية والمشاركة الفعالة في حياة المجتمعات المحلية ' وان قيام مؤسسات المجتمع المدني بانشطة مرتبطة بتعليم الكبار ومحو الامية يساعد علي تطوير القيم الديمقراطية والتعايش السلمي والتضامن المجتمعي ويعزز استدامة التنمية المجتمعية (٢)

وقد ساعدت هذه المتغيرات المحلية والعالمية على بروز دور فاعل لمؤسسات ومنظمات المجتمع المدني كشريك للدولة ومساند لها، وضابط لسياساتها بما توفره هذه المؤسسات من مشاركة مجتمعية أوسع في صناعة القرار السياسي والفهم الإيجابى المتبادل، وإرساء مفاهيم وقيم الديمقراطية، والعدل الاجتماعي، وقبول التعددية الثقافية والسياسية. وهذه الضرورات قد أدت إلى رغبة في تأسيس رؤى الإصلاح على قاعدة المشاركة المجتمعية في اتخاذ القرار على مختلف مستويات العمل الوطني، والاتجاه نحو إدماج كل القوى الوطنية الفاعلة في عملية التغيير دون استبعاد أو إقصاء لأي من القوى الفاعلة في المجتمع بما فيها المثقفون والنقابات والأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني.

والمتتبع للأنشطة التي تقدمها هذه المنظمات يجد أنها تتنوع مابين أنشطة تنمية المجتمع، والخدمات الاجتماعية، والأنشطة الثقافية والتعليمية ، وأنشطة رعاية الأمومة والطفولة، ورعاية المسنين، وأنشطة الدفاع الاجتماعي وتمكين المرأة وأخيرا أنشطة الدفاع عن الحريات وحقوق الإنسان ومنظمات دعم عمليات التحول الديمقراطي ، وجميع هذه الأنشطة تسهم في تحقيق استدامة التنمية المجتمعية.

كما تتسم أعمال منظمات المجتمع المدني بالطابع السلمي، وتعمل على تعزيز قيم التسامح، والتكافل، واحترام الرأي. ومنظمات المجتمع المدني هي تلك الهيئات التي تعمل في المجال الاجتماعي والسياسي والثقافي والتربوي والاقتصادي، والحقوقي من نقابات، واتحادات، وأندية، ومنظمات غير حكومية، وجمعيات أهلية .

ومع المتغيرات المحلية والعالمية التي صاحبت تداعيات العولمة أصبحت مسؤولية التعليم لا تقع علي الدولة فحسب،بل أيضا ينبغي أن تكون مسئولية مشتركة بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني، وعلي منظمات المجتمع المدني أن تساهم في نفقات التعليم لتخفيف جزء من الأعباء، وربط التعليم بتوفير احتياجات المجتمع المدني، ولهذا نجد أن منظمات المجتمع المدني تلعب دورا بارزا في دعم تطوير التعليم والمشاركة الفاعلة في تقديم بعض الأنشطة التربوية ،بالإضافة إلي المساهمة في تلبية بعض احتياجات المواطنين من التعليم، وتقديم بعض المساهمات المادية لدعم العملية التعليمية في المجتمع .

ولما كان التعليم هو العامل الرئيسي في تقدم المجتمعات الحديثة، والسبيل الأول لتطوير الفكر والثقافة والوعي، فإن الورقة البحثية الحالية تهدف إلي الوقوف علي الدور التربوي الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني في مصر لتحقيق تنمية مجتمعية مستدامة.

ويمكن تحقيق ذلك من خلال سير الورقة البحثية في أربعة محاور تجيب عن الأسئلة الفرعية التالية :

- ما مفهوم منظمات المجتمع المدني ؟
- ما الأهداف التربوية لمنظمات المجتمع المدني والتي تحقق استدامة التنمية المجتمعية ؟
- ما أهم منظمات المجتمع المدني التي لها دور تربوي في استدامة التنمية المجتمعية في مصر ؟
- ما المعوقات التي تحول دون قيام منظمات المجتمع المدني بدورها التربوي في استدامة التنمية المجتمعية ؟

ويمكن الإجابة عن الأسئلة البحثية السابقة من خلال تحليل ومناقشه المحاور التالية :

المحور الأول : منظمات المجتمع المدني :(المفهوم والخصائص والمبادئ)

❖ **مفهوم منظمات المجتمع المدني**

يعرف المجتمع المدني "بأنه المساحة الحرة والمنظمة بين الأسرة والدولة، وهو مجتمع مفتوح حر ومنظم بشكل ذاتي، وليس بشكل خارجي أو قهري، وليس منظماً من قبل الدولة، بل منظماً تنظيماً داخلياً بواسطة أعضائه، والقوانين التي وضعوها بالأسلوب الديمقراطي وارتضاها المجتمع العام، ويربط بين الناس بروابط ثقافية واجتماعية أو مهنية أو سياسية أو اقتصادية أو أية رابطة مدنية أخرى تقوم على العمل التطوعي، والإرادة الحرة، وتبادل المصالح الكثيرة المشتركة"[٢] كما يعرف المجتمع المدني بأنه "أحد أشكال تنظيم المجتمعات بما يحقق التعاون بين الأفراد والجماعات في المجالات المتعددة، بهدف حماية حقوق ومصالح الفئات المتنوعة والتوفيق بينها، لتحقيق أعلى درجة من المساواة فيما بينها، وهو يعتمد في ذلك على وسائل مستقلة بعيدة عن تدخل الدولة وسيطرتها، على أساس الاحترام المتبادل ، والموازنة بين المصالح الخاصة والمصلحة العامة للمجتمع ككل[٣] .

وفى نفس الاتجاه يعرفه تقرير التنمية البشرية (٢٠٠٣) بأنه "يعد شكلا من أشكال الحياة الاجتماعية والذي يقع في الفضاء الكائن بين الأفراد والدولة، ومن ثم يضم مجموعة متنوعة من الهيئات والمنظمات النشطة، كالأحزاب السياسية والنقابات العمالية والروابط والاتحادات المهنية، ويتسع المفهوم ليشمل أيضا منظمات القطاع الخاص الملتزمة بمسئولياتها

المجتمعية، وهذه المؤسسات تهدف للمشاركة في صنع سياسات التنمية على كافة المستويات المجتمعية[٤]

كما يعرفه "عبدا لغفار شكر" بأنه مجموعة التنظيمات التطوعية المستقلة عن الدولة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة أي بين مؤسسات القرابة (الأسرة – القبيلة – العشيرة) ومؤسسات الدولة التي لا مجال للاختيار في عضويتها، هذه التنظيمات التطوعية تنشأ لتحقيق مصالح أعضائها كالجمعيات، والحركات، والمنظمات غير الحكومية، كما تنشأ لتقديم خدمات ومساعدات اجتماعية للمواطنين ، أو لممارسة أنشطة إنسانية متنوعة، وهى تلتزم في وجودها ونشاطها بقيم ومعايير الاحترام والتسامح، والمشاركة والإدارة السلمية للتنوع والاختلاف[٥] .

ويفرق بعض الباحثين بين مفهوم المجتمع المدنى، ومفهوم المجتمع الأهلى حيث يترتب على المجتمع المدنى قائمة الحقوق والحريات المدنية الفردية والعامة، فى حين يتم الإهمال الكبير للمعنى الإجرائى لهذه المفاهيم، إذا تضمنت فى مؤسسات أهلية ذات منطلقات دينية على الرغم من أن مؤسسات المجتمع المدنى لا يشترط بها أن تكون مؤسسات منطلقة أيديولوجيا من نزعات تنويرية أو عقلانية أو حداثية، بل يمكن لجمعيات دينية أن تقوم بذلك وفى هذا الإطار يحدث تمييز بين المجتمع المدنى وبين المجتمع الأهلى، بشكل أصبح فيه المجتمع المدنى (مجتمع النخب) التى تزعم أنها حديثة، والقادرة على حمل أفكار التنوير والحداثة والعقلانية، وما بين المجتمع الأهلى الذي يوصف بأنه مجتمع الروابط المهنية، والعشائرية، ومجتمع الركود والمحافظة[٦] ، ويرى "الطيب تيزينى" أن هذه التفرقة تنطوى على عملية إزاحة واستبدال لأيديولوجيا بأيديولوجيا بديلة تروج لعولمة المجتمع الإنسانى بقيم ليبرالية مهيمنة تقضى على القيم التى تنبع من الخصوصيات الثقافية للمجتمعات والشعوب[٧]

ويتسم مفهوم المنظمات الغير الحكومية بوجود قدر كبير من عدم الاتفاق و الاختلاف حوله وتعود الصعوبة في تحديد مفهوم المنظمات الغير الحكومية إلي وجود مسميات عديدة و مفاهيم متعددة تستخدم في سياقات ثقافيه مختلفة فهناك مسمي "المنظمات الغير الحكومية" وهو أشهر المسميات السائدة عالمياً و"المنظمات التي لا تهدف إلي الربح" وهناك "منظمات الصالح العام" و"المنظمات الاجتماعية" و"المنظمات الأهلية" و"المنظمات التطوعية" وهي غالبا مسميات تسود المنطقة العربية، وتتفق هذه المسميات مع تعريفات البنك الدولي والامم المتحدة حيث تعرف بأنها المؤسسات التي تكون مستقلة تماماً او الي حد كبير عن الحكومة والتي لها اهداف انسانيه او تعاونيه بالاساس اكثر من كونها اهداف تجاريه ربحيه [٨].

❖ **الخصائص المشتركة بين منظمات المجتمع المدني :**

توجد سمات مشتركة بين المؤسسات والمنظمات غير الحكومية التي تشكل المجتمع المدني تتمثل في[٩]:

١- الطوعية أي المشاركة الطواعية الإرادية والتى تميزها عن باقى التكوينات الاجتماعية المفروضة أو المتوارثة.

٢- التطوعية بمعنى أنها تقوم على العمل التطوعى، أي العمل بدون أجر وهو ما يتطلب مستوى معين من الوعى لدى أعضاء هذه المؤسسات بما يؤدى إلى تضحيتهم بجزء من وقتهم وجهدهم من أجل العمل العام.

٣- لا تسعى إلى تحقيق الربح، وهو ما يميزها عن مؤسسات القطاع الخاص التى يعد السعى إلى تحقيق الربح أحد خصائصها الأساسية .

٤- المؤسسية: بمعنى أن يوجد لها بناء مؤسس، مناسب، ويلائم لطبيعة الدور الذي تقوم به مستندا إلى قواعد قانونية .

٥- الاستقلالية : بمعنى أنها مستقلة عن سلطة الدولة.

٦- الغاية هي الدور والوظيفة، بمعنى أن لها غايات تسعى إلى الوصول إليها ومن ثم فلها أدوار معينة تكفل تحقيق هذه الأهداف.

٧- أنها تشكل جزءا من منظومة أوسع تشتمل على مفاهيم المواطنة، وحقوق الإنسان، التسامح، والاعتراف بالآخر والمشاركة الشرعية الدستورية.

٨- أنها تشتمل على كل جوانب الحياة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والتربوية ، والبيئية.

٩- وبدون هذه الخصائص التى تؤسس عليها مؤسسات المجتمع المدنى لا يمكن الاعتراف بها كمؤسسة لها شرعية ممارسة العمل الذي أنشأت من أجله، ولا تحظى بالقبول من باقى مؤسسات المجتمع المدني ، **وهي ذاتها من اهم متطلبات استدامة** التنمية نظرا لاحتوائها علي جوانب الحياة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والتربوية ، والبيئية ، وكذلك تنطوي علي أهم شروط الاستدامة كالمشاركة الطواعية الإرادية ، والمؤسسية ، والاستقلالية وتنمية انسانية تجسد مفاهيم المواطنة، وحقوق الإنسان، التسامح، والاعتراف بالآخر والمشاركة الشرعية الدستورية.

❖ **المبادئ التى تقوم عليها منظمات المجتمع المدنى:**

يقوم المجتمع المدنى بمؤسساته المختلفة على عدة مبادئ تجعل العضوية فى هذه المؤسسات عضوية طوعية قائمة على الاقتناع والرضا بالمشاركة المجتمعية لتحقيق المشاركة المجتمعيه والتنمية المستدامة ، ومن هذه المبادئ :

١- المساواة المستنيرة: وهى المساواة التى تؤمن بالمساواة فى القيمة الإنسانية والواجبات والحقوق القانونية، لكنها تتيح مجالاً للتمايز الفردي عن طريق بذل الجهد والتنافس الحر، وتساوى بين المرأة والرجل، ولكنها لا تهدر الفروق بين الجنسين، ويجب ألا يكون الانتخاب أو تولى الوظائف القيادية، ذا علاقة بمسألة الأنوثة والذكورة وإنما يخضع لمعيار الكفاءة، وأن حق المرأة لا يقل عن حق الرجل ومشاركة المرأة السياسية أكثر من كونها حقا لها، بل إنها واجب عليها بوصفها إنسان مكتمل الأهلية، وبدون ذلك سيفتقد المجتمع توازنه[١٠] .

٢- حماية الجماعات الضعيفة والأقليات ومحاربة التمييز ضدها: مبدأ تؤسس عليه جمعيات حقوق الإنسان والدفاع عن الأقليات ومحاربة التمييز. وهذا المبدأ الذي جعل مؤسسات المجتمع المدنى المناهضة للحرب على العراق، وإرهاب الدولة الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني داخل أوربا والمجتمع الأمريكي يرون أن الحرب على الإرهاب قد أثر على الحريات المدنية فى الغرب، ومنافية لحقوق الإنسان، وخاصة ما قامت به الولايات المتحدة الأمريكية من التوسع فى إجراءات العزل العرقي للعرب والمسلمين، ولو كانوا مواطنين أو مقيمين شرعيين[١١] مما أدى إلى نمو جماعات وتيارات تندد بالاعتداء على الحريات والحقوق المدنية فى الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول الأوربية.

٣- الحرية والاستقلال الفردي: بمعنى لا حرية مطلقة ولا قيود مفرطة، فالحرية أساس التكليف، والاستقلال الفردي هو أساس المسئولية الفردية.

٤- لا حقوق دون واجبات: فزيادة وتأكيد النزعة الفردية والحقوق الفردية يجب أن يكون مصحوبا بزيادة الالتزامات والواجبات الفردية.

٥- التداول الديمقراطى للسلطة: من خلال الانتخاب الحر القائم على التعددية.

٦- مشاركة الحكومة فى التنمية: فالمجتمع المدنى مشارك للحكومة ومساندا لها فى تحقيق التنمية المحلية المستدامة .

٧- الشفافية والرقابة المتبادلة: مبدأ تلتزم به مؤسسات المجتمع المدنى فى تنظيمها وممارستها لوظيفتها وكذلك الرقابة على السياسات العامة للدولة[١٢].

وهذه المبادئ تمكن مؤسسات المجتمع المدنى من ممارسة دورا هاما فى حماية الحقوق والحريات إذا ما تسلطت الدولة[١٣] كما تمكنها من تقديم خدمات تربوية وتعليمية وصحية وثقافية واقتصادية

واجتماعية للفئات التي تعاني من الاستبعاد والتهميش والفقر، **وهي أهم غايات التنمية المستدامة.**

❖ **منظمات المجتمع المدني وتخفيف آثار العولمة:**

إن من سمات العصر وتوجهات العولمة انحصار دور الدولة فى التنمية، وتنامى دور المؤسسات الأهلية والقطاع الخاص فى تحمل قدرا كبيرا من المسئولية تجاه التنمية البشرية والإنسانية المستدامة ، وهنا تلعب مؤسسات المجتمع المدنى دوراً هاماً فى استقطاب القبول الشعبى لتحقيق المشاركة المجتمعية لقضايا الوطن الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية و الثقافية و التربوية ، والبيئية حيث تتسم عمليات التنمية المستدامة بالانتقال من المساعدة المؤسسية التى تتمثل فى مؤسسات الدولة أو القطاع الحكومى، إلى المساعدة الذاتية، والتى يكشف عنها النمو الواسع المدى للمنظمات غير الحكومية والجمعيات الاهلية .و في ظل تأثيرات العولمة علي التنمية المجتمعية فأن مؤسسات المجتمع المدني تلعب دورا هاما مستخدمة النقلة النوعية لمجتمع المعلومات كى تقوم بدور أكبر فى عملية التنمية المجتمعية، وتشارك بفاعلية أكثر فى مركز العولمة المضادة بحيث يمكن التوفيق بين المحلى والعالمى، والعام والخاص، والفردى والجماعى، والحكومى والأهلى، والمادى والمعنوى، والتكنولوجى والأخلاقى، ويكون للمجتمع المدنى المصرى دور فاعل فى حل هذه التناقضات بعمله كوسيط بين الحكومة والجماهير أو ما يتفق على تسميته بالقطاع الثالث "Third Sector" وهنا يجب التأكيد على أهمية التربية المدنية لتفعيل المشاركة المجتمعية فى مؤسسات المجتمع المدنى لمواجهة تداعيات العولمة، وتوسيع قاعدة المشاركة في المنظمات غير الحكومية والجمعيات الاهلية الهادفة الي عدم الربحية وتحقيق الصالح العام ، والمساهمة بفاعلية في استدامة التنمية المجتمعية والتقدم الاجتماعي .

لذا فمن الضروري التأكيد على تقوية الدولة لمؤسسات المجتمع المدنى داخلياً وذلك بتمويل مؤسساته تمويلاً وطنياً، والسماح له بممارسة دوره " كقطاع ثالث " مساند للحكومة وموجها لسياستها وفق أجنده وطنية يلتزم بها المجتمع المدنى في تحقيق التنمية المستدامة دون الحاجة الي التمويل الخارجى لهذة المؤسسات لضمان العمل وفق اجندة وطنية تتناغم مع توجهات المجتمع نحو التنمية واستدامتها [١٤] .

المحور الثاني: الأهداف التربوية لمنظمات المجتمع المدني والتي تحقق استدامة التنمية المجتمعية

تزايد الاهتمام بموضوع منظمات المجتمع المدني وأدوارها المختلفة من قبل العديد من الباحثين في مختلف المجالات، وذلك نظرا للتحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، التي ترتب عليها

تغيير النظرة إلي أهمية المجتمع المدني باعتباره شريكا أساسيا مع الدولة والقطاع الخاص في تحقيق **التنمية الشاملة والمستدامة** ، الأمر الذي أدي إلي محاولة التعرف علي الدور التربوي لمنظمات المجتمع المدني في المجال التربوي ، ويمكن أن تساهم منظمات المجتمع المدني في الجوانب التعليمية و التربوية من خلال ما يلي :

١. تقوم بعض منظمات المجتمع المدني بتقديم تعليم في ضوء ظروف وإمكانيات ملائمة وتخضع لرقابة مستمرة وذلك ببناء المدارس وتجهيزها .
٢. تعمل بعض منظمات المجتمع المدني علي توفير الخدمات التعليمية لغير القادرين من أبناء المجتمع .
٣. تقوم بعض منظمات المجتمع المدني بإعداد برامج تعليمية و تدريبية علي مضامين التربية المدنية و مفاهيما وقيمها مثل مفاهيم وقيم (المواطنة ، وحقوق الإنسان ، والديمقراطية ، الحرية ، التسامح ، وقبول الأخر ، وقبول التنوع و الاختلاف السلمي في الأفكار و المعتقدات والثقافة السياسية والشراكة المجتمعية) بما يساهم في تقوية وتوسيع قاعدة المشاركة بفاعية في المجتمع المدني .
٤. تقديم برامج تربية مدنية تسهم في تشكيل الوعي بقضايا المجتمع المحلية والقومية والعالمية، بحيث يشترك أفراد المجتمع في تكوين جبهة مضادة للآثار السلبية للعولمة، والتي تفرض آليات الاقتصاد الحر وسوقه وإدماج الاقتصاد المحلي في هذا السوق العالمي الموحد، حيث تتفاقم شفافية الحواجز ومسامية الحدود، ويترتب على ذلك ضغوط المؤسسات الدولية لصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، وبالتدخل في سياسات الدولة للإسراع في أعادة هيكلة الاقتصاد الوطني لتتمشى مع مطالب السوق وآلياته، مما يؤدى إلى إضعاف دور الدولة في تنظيم مجتمعها .
٥. تقوم منظمات المجتمع المدني بالتاكيد علي أ همية التربية المدنية وضرورتها في توسيع قاعدة المشاركة المجتمعية في مؤسسات المجتمع المدني للتصدي للآثار السلبية الناتجة عن قوى العولمة وتكوين ما يسمى " بالقطاع الثالث " الذي يساند الدولة ويقوم أداءها ويجعلها تعمل للصالح العام وخاصة أن آليات السوق تتطلب اللامركزية والمبادرات الفردية، وتعظيم أدوار الجمعيات غير الحكومية، وترسيخ النظام الديمقراطي.
٦. والمجتمع المدني بما يقدمه من برامج التربية المدنية يكون معنياً بتوفير الشروط الموضوعية التي تجعل هذه المؤسسات تعمل للصالح العام، وتؤسس جبهة تكون بمثابة حركة العولمة المضادة [١٥].

٧. كما يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تلعب دورا هاما في إصلاح السياسة التعليمية من خلال :

- تعبئة الجماهير وتوعيتها بالسياسة التعليمة ونقدها لإقامة تعليم راقي للمجتمع يسهم في الارتقاء بحرياتهم السياسية والاجتماعية، وتقوم الجمعيات بالمشاركة في فهم السياسات وتنفيذها داخل المدارس
- تخطيط وتصميم منظمات المجتمع المدني لبعض المدارس والفصول ورسم السياسات التعليمية وتحسين مستوي التعليم.

٨. تقديم الخدمات التعليمية التي تتقاعس عنها الدولة وخاصة للفئات المحرومة، بما تقدمه من خدمات بتكلفه قليلة [١٦].

٩. تقديم برامج تربوية تأهيليه للمستبعدين اجتماعيا وتربويا من أطفال الشوارع وتخفيف حدة حرمانهم وإدماجهم في المجتمع .

١٠. تقديم برامج تربوية تأهيليه للمستبعدين اجتماعيا وتربويا من الاطفال ذوي الاحتياجات الخاصة وتاهيلهم وتخفيف حدة حرمانهم وإدماجهم في المجتمع .

١١. تعمل بعض منظمات المجتمع المدني في مجال التقدم التكنولوجي ويدخل في نطاق ذلك دعم التعليم الجامعي والتعليم ما قبل الجامعي، ودعم الدراسات العليا(من خلال تأسيس أقسام علمية ومراكز بحثية لحقول دراسية لم تكن موضع اهتمام من قبل) [١٧]. فهناك العديد من منظمات المجتمع المدني التي تساهم بشكل أساسي في دعم التعليم وبخاصة التعليم قبل الجامعي من خلال تزويده ببعض التقنيات والأجهزة الحديثة ، ورعاية المبتكرين والمبدعين .

ومما سبق يتضح اهمية الدور التربوي الذي تقوم بة مؤسسات المجتمع المدني والمتمثل في مساندة الدولة في تحسين العملية التعليمية و التربوية ، من بناء المدارس وتجهيزها بالادوات والاجهزه الداعمة لعمليتي التعليم والتعلم وتقديم برامج رعاية المبتكرين والمبدعين ،وبرامج تأهيليه للمستبعدين اجتماعيا وتربويا من أطفال الشوارع ،وبرامج التربية المدنية من خلال بروتوكولات شراكة مع وزارة التربية والتعليم ، لتفعيل المشاركة المجتمعية وتوسيع قاعدتها ،وبرامج تمكين المراة كمواطنة مشاركة في عملية التنمية ، وتنمية الوعي بحقوق الانسان ومظومة الحقوق والواجبات واعلاء قيم التسامح والحوار وقبول الاخر، وجميعها من متطلبات تحقيق التنمية المستدامة.

المحور الثالث : نماذج لبعض منظمات المجتمع المدني التي لها دور تربوي في استدامة التنمية المجتمعية

أولا: تجربة جمعية أبناء الصعيد للتربية و التنمية :

تعتبر جمعية الصعيد للتربية والتنمية من أقدم الجمعيات الأهلية في مصر فقد تأسست في حدود عام ١٩٤٠ تقريبا، علي يد **الأب هنري عيروط اليسوعي**– وهو من أوائل الذين اهتموا بالتربية وإنشاء مدارس بصعيد مصر واهتم بتعليم الفلاحين الفقراء بصفة خاصة– ويقع المقر الرئيسي للجمعية في القاهرة، وتتركز فروع ومجالات نشاطها في محافظات صعيد مصر(المنيا، وأسيوط، وسوهاج، وقنا، والأقصر) وتتوجه ببرامجها وأهدافها إلي أكثر الشرائح الاجتماعية فقرا وتهميشا من صغار السن من البنين والبنات[١٨].وتمتلك الجمعية ٣٥مدرسةً ابتدائية خاصة بالمجان ومدرستين إعداديتين خاصتين ، يدرس بها حوالي (١٠١٦٧) تلميذا وتلميذة، ينتمي(٦٥%) منهم لأسر تحت خط الفقر، تهدف هذه المدارس– الخاضعة لإشراف وزارة التربية والتعليم – إلي توفير تعليم أساسي يتصف بالجودة في القرى والمدن الفقيرة بالصعيد[١٩]

❖ الأهداف التربوية التي تسعي الجمعية إلي تحقيقها:

- تربية شخصية معتمدة علي ذاتها.
- تنمية ملكة التفكير وإعمال العقل وروح النقد في الحكم علي الأعراف والتقاليد وعدم قبول أي منها كمُسلَمات.
- معايشة الطفل لبيئته وإدراك مشاكلها والتفاعل معها.
- تربية الطفل علي احترام حقوقه وحقوق الآخرين.
- توفير تربية روحية تحرر الطفل وتطلق إمكانياته الخلاقة كشريك في بناء الكون، واحترام حق كل طفل في معرفة دينه والتعمق فيه.
- بناء وطن منهجه العقلانية وإعلاء قيمة العلم .
- بناء وطن يدرك جمال الاختلاف في الرؤى والمعتقدات والانتماءات ؛ وبالتالي يعيش بالتسامح والسلام .
- بناء وطن يسوده الحب والإخاء والتضامن بين أعضائه من منطلق القيم الروحية والإنسانية والأخلاقية التي تسمو بالإنسان أيا كان انتماؤه الديني أو الطائفي.

وقد اهتمت الجمعية أيضا بإعداد المعلم لكي يصبح قادرا علي تنفيذ برامجها، وذلك عن طريق تزويده ببرنامج تدريبي ينضم إليه المعلم اختياريا، ويقوم البرنامج بتدريب المعلم علي المعارف المدنية المتعلقة بالسياسة والمجتمع والدولة، والنظم السياسية المختلفة كالنظام النيابي والنظام الرئاسي والنظام الشمولي، والدستور والقانون، والمجتمع المدني، وحقوق الإنسان [٢٠].

❖ أهم البرامج التربوية التي طبقتها الجمعية في مدارسها :

- **برنامج التربية المدنية في مدارسها الخاصة :**

قامت الجمعية بتطبيق برنامج التربية المدنية في مدارسها الخاصة منذ عام ١٩٨٥م وكان من أهداف هذا البرنامج ما يلي :

- تزويد الطفل بالقيم الأصيلة والمبادئ الإنسانية مثل العدالة والحرية والتسامح وقبول الأخر والانتماء والتعاون وتقدير المسؤولية .
- تزويد أفاق الطفل الثقافية والاجتماعية وتنمية خبرته الحياتية من خلال معرفته تاريخ الحضارات الإنسانية والنظم الاجتماعية السائدة .
- إكساب الطفل مهارة العمل الجماعي وحل الخلافات سلمياً والممارسة الديمقراطية السليمة والقدرة علي الرأي والحوار وآدابه (٢١).

واستهدف البرنامج إكساب الأطفال في مدارس الجمعية وأولياء أمورهم بالمعارف والمهارات والقيم والاتجاهات المدنية ليصبحوا أعضاء مشاركين نشطين في المجتمع وان يكون الطفل علي وعي بحقوقه وواجباته ويدين بالولاء والانتماء للوطن وان يكون لدية اتجاه ايجابي نحو القيم الأصيلة ويقبل الاختلاف والتعددية ويمارس الديمقراطية ، **ويتكون هذا البرنامج من أنشطة مدرسية تتناول** (حقوق الإنسان وواجباته – الهوية الوطنية – الديمقراطية – المسؤولية الاجتماعية – التعايش المشترك – الثقافة القانونية) .

- **آليات تنفيذ التربية المدنية بمدارس الجمعية :**

قامت الجمعية بتنفيذ برنامج التربية المدنية بمدارسها من خلال عدة آليات تتمثل فيما يلي : [٢٢]

- تقديم القيم و المفاهيم المرتبطة بالتربية المدنية من خلال الأنشطة المدرسية وإعداد كراسات خاصة بهذه الأنشطة ودليل للمعلم يتضمن شرحاً لهذه المفاهيم وتوزيع الأنشطة علي امتداد العام الدراسي .
- تفعيل المعارف والمفاهيم والمعلومات و المهارات والقيم المتعلقة بالتربية المدنية من خلال دروس الجغرافية والتاريخ واللغة العربية .
- استخدام حصة الريادة في الصفين الرابع والخامس أسبوعيا بتقديم معلومات ومعارف ترتبط بالقواعد السلوكية والقانونية المنظمة للحياة الاجتماعية .
- دعم التنظيمات والجماعات الطلابية وخاصة الجماعات التي توفر لتطبيق مفاهيم المشاركة والممارسة الديمقراطية والاتحادات الطلابية وصندوق الشكاوي .

ومما سبق يتضح اهتمام جمعية أبناء الصعيد بالأنشطة التربوية الهادفة في مدارسها وهي مدارس مجانية لا تهدف إلي الربح وركزت علي الممارسات الهادفة إلي بناء الأطفال وأولياء أمورهم بطريقة تجعل منهم مواطنين ايجابيين مشاركين في تنمية الوطن وإعلاء قيم المواطنة والولاء والانتماء وكان معظم الأطفال وأولياء الأمور من الفقراء والمهمشين من أبناء الصعيد (المنيا و أسيوط و سوهاج و قنا و الأقصر) مما يؤكد دورها في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة .

ثانيا: جمعية النهضة بالتعليم :

تأسست جمعية النهضة بالتعليم بمبادرة من المهتمين والخبراء بالتعليم في المجتمع المصري وهي جمعية أهلية مشهرة برقم (٣٠٤) لسنه ١٩٩٥ وتعد الجمعية أول جمعية أهلية تعمل داخل المدارس الحكومية من خلال بروتوكولات تعاون مع وزارة التربية والتعليم. (٢٣)

❖ **الأهداف التربوية لجمعية النهضة بالتعليم:**

استهدفت الجمعية تحقيق مجموعة من الأهداف التربوية من خلال عقد بروتوكولات تعاون مع وزارة التربية والتعليم تضمنت ما يلي :

- تنفيذ مبادرات لغرس قيم التربية المدنية والمواطنة في وعي النشء والشباب .
- تبنى مشروعات التدخل المباشر التي تسهم في تطوير العملية التعليمية في مرحلة التعليم قبل الجامعي.
- إجراء البحوث والندوات والمؤتمرات لمناقشة المشكلات التي تواجه التعليم.
- إقامة علاقة تعاون وتنسيق بين المؤسسات التنفيذية والأهلية المعنية بقضية التعليم لتطوير الاستراتيجيات والسياسات الرامية لتحديث المنظومة التعليمية في مصر.

تنفيذ المشروعات التي يتزيد من إمكانات الاستفادة من الفرص المتاحة لتعلم الفتاة وخفض معدلات التسرب . (٢٤)

وتتمثل رسالة الجمعية في ضرورة التغير الايجابي، وأهمية دور الشباب في إحداث التغيير، وقيمة الثقافة والتعليم في دعم الشباب بالمعارف والقدرات، كما تسعي الجمعية للارتقاء بالإطار الثقافي للنشء والشباب من خلال حزمة من البرامج والمشروعات التي تتبني المنهج الحقوقي في التنمية لنشر ثقافة التربية المدنية والمواطنة بما يمكن الفرد من المشاركة الإيجابية في عملية صنع السياسات العامة (٢٥).

❖ **مشروعات الجمعية المتعلقة بالتربية المدنية:**

قامت جمعية النهضة بالتعليم بتنفيذ عدة مشروعات للتربية المدنية من خلال بروتوكول تعاون مع وزارة التربية والتعليم يتضمن ما يلي :

١ – **مشروع التربية المدنية والمواطنة :**

تبنت الجمعية منذ عام ١٩٩٦ مشروع " **التربية المدنية والمواطنة** " يهدف إلي تنشئة جيل جديد من المواطنين تم تنفيذ المشروع في (١٤) محافظه مصرية وعدد (١٤٥) مدرسة بالمرحلة الإعدادية بالإضافة إلي عدد (١٤) مركز شباب ويضم المشروع تدريس موضوعات تتضمن الموضوعات التالية (الدستور – الديمقراطية – الحقوق والواجبات – المشاركة في صنع القرار – الإعلان العالمي لحقوق الإنسان – المواطنة – الولاء والانتماء) **وقد استهدف البرنامج مجموعة من الفئات تتمثل في :** طلاب المرحلة الإعدادية/المعلمون/أعضاء مجالس الأمناء في المدارس/ رواد مراكز الشباب ، وقد تم تمويل المشروع بواسطة السفارة الأمريكية وسفارة فنلندا [٢٦].

- **أهداف مشروع التربية المدنية والمواطنة :**

استهدف المشروع تنشئه جيل جديد علي المعارف و المهارات و القيم المدنية ليكون قادر علي [٢٧] :

١– الموازنة بين الحقوق والواجبات .

٢– إرساء دعائم الديمقراطية والمساواة والعمل من خلال الفريق .

٣– قبول الآخر من خلال أهداف مشتركة .

٤– تعزيز المشاركة السياسية المبنية على الإيمان بحق المواطن في الاختيار الحر وليست معنية بنظام سياسيا وأيدلوجي معين .

٥– غرس قيم الولاء والانتماء للوطن .

٦– التعرف على المواثيق الدولية والمصرية المتعلقة بحقوق الطفل خاصة والإنسان عامة .

- **آليات تنفيذ أهداف جمعية النهضة بالتعليم :**

تقوم الجمعية بتنفيذ الأهداف السابقة من خلال إعداد مجموعه من الدروس وحلقات النقاش تتضمن مجموعه من المفاهيم المدنية و المهارات السلوكية المدنية والقيم والاتجاهات المدنية تتضمن الموضوعات التالية [٢٨] :

١– المشاركة طريق المواطنة الصالحة .

٢– التسامح طريق الوحدة والأخوة .

٣– أخلاقيات وقيم المواطنة .

٤- المفاهيم المرتبطة بالعولمة وأبعادها (الديمقراطية – المواطنة العالمية – ايجابيات وسلبيات العولمة) .

٥- المواطنة وحقوق الإنسان وحقوق المهمشين .

ويتضح مما سبق أن الجمعية قد أعدت هذه الدروس و الموضوعات في إصدارات من الجمعية واعدت الأدلة التدريبية لتنفيذ برنامج التربية المدنية بما يلبي احتياجات المجتمع المصري في مجال المواطنة والمشاركة المجتمعية وحقوق الإنسان بما يدعم التنمية الانسانية المستدامة ويتناسب مع ثقافة وقيم المجتمع المصري .

٢ – مشروع أندية حقوق الطفل :

استهدف المشروع التنشئة علي ثقافة الديمقراطية والمواطنة، من خلال استخدام مدخل حقوق الطفل، وفي تجربة هي الأولي من نوعها تم البدء بتنفيذ مشروع لتأسيس (٦٠) نادي حقوق طفل في (٦٠) مدرسة موزعة بالتساوي علي المرحلتين الابتدائية والإعدادية، وعلي ثلاث محافظات هي القاهرة والجيزة وبني سويف، خلال العام الدراسي ٢٠٠١/٢٠٠٢، والنصف الأول من العام الدراسي٢٠٠٢/٢٠٠٣، وكان المشروع ثمرةً لتعاون جمعية النهضة بالتعليم التي صممت المشروع ونفذه نشطاؤها مع وزارة التربية والتعليم والمجلس القومي للأمومة والطفولة الذي موّل المشروع بالكامل .

❖ **أهداف المشروع :**

استهدف المشروع تنشئة الأطفال علي ثقافة الديمقراطية والمواطنة، من خلال استخدام مدخل حقوق الطفل

- **آليات تنفيذ مشروع أندية حقوق الطفل :**

- تم عمل برامج تدريبيه للمعلمين والمعلمات وعددهم (٦٠) معلم ومعلمة بواقع معلم أو معلمة من كل مدرسة حكومية بحيث تتوافر فيه شروط معرفية وقيم واتجاهات وطنية ايجابية .
- مده البرامج (٦) أشهر للمعلمين و المعلمات الذين تم اختيارهم .
- محتوي البرنامج يتضمن موضوعات تتصل بالمواثيق الدولية والوطنية الخاصة بحقوق الطفل .
- تزويد المعلمين والمعلمات بالكتيبات التي تتضمن قضايا تربط بحقوق الإنسان (حق التنظيم والمشاركة ، التعبير عن الرأي ، حق التعليم ، حماية الأطفال من العنف ، الحق في الرعاية الصحية ، حق العب و الترويح).

- قيام كل معلم أو معلمه من الذين تم تدريبهم بعد العودة إلي مدارسهم تأسيس نادي حقوق الطفل وتكوين جماعة نشاط مدرسي من التلاميذ تقوم بنشر ثقافة حقوق الطفل من خلال (الحوار المباشر مع التلاميذ ، ملصقات حائط ، والإذاعة المدرسية) [٢٩].

وتم تشكيل فرق للمتابعة للمدارس التي تم اختيارها لتنفيذ المشروع ،وكلفت الفرق بكتابة تقارير وزيارات ميدانيه للمتابعة وتقديم الدعم الفني لتنفيذ المشروع وتقويم ايجابياته وسلبياته .

مما سبق يمكن القول بأن جمعية النهضة بالتعليم تعتبر مثالا علي قدرة مؤسسات المجتمع المدني في تحمل مسئولية الإعداد الجيد للبرامج التربوية ، فقد تميزت بإعداد أدلة تدريبية موضح بها كافة الأنشطة والمعارف التربوية، كما أنها قامت بإعداد دروس في المواطنة وحقوق الإنسان تتناسب مع ثقافة وقيم المجتمع المصري ، ولقد ساهم هذا البرنامج في تنمية وعي التلاميذ الذين شاركوا في برامج التربية المدنية ومشروع أندية حقوق الطفل بمفاهيم ومهارات وقيم التربية المدنية والمواطنة الايجابية وحقوق الإنسان وحقوق الطفل و الممارسات الديمقراطية وجميعها تمكن التلاميذ والمعلمين من المشاركة الايجابية في تحقيق استدامة التنمية و التقدم الاجتماعي ،وهذا يؤكد أهمية الدور التربوي لمؤسسات المجتمع المدني في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة .

المحور الرابع : المعوقات التي تحول دون قيام منظمات المجتمع المدني بدورها التربوي في التنمية المجتمعية المستدامة

تواجه منظمات المجتمع المدني مجموعه من المعوقات والتحديات التي تعوق دورها التربوي في تحقيق التنمية المستدامة منها ما يلي :

١- ضعف اهتمام الدولة بمنظمات المجتمع المدني في مصر وضعف الاعتراف بشرعيتها ووجودها وليست مصر فحسب بل وكذالك في المجتمعات العربية .

٢- وجود بعض الضغوط التي تقع علي أنشطة منظمات المجتمع المدني من قبل الأنظمة السياسية مما يضعها أمام خيارين : إما القبول باحتوائها لخدمة مصالح النظام السياسي مقابل حصولها علي دعمه ومساندته واعترافه بها ، أو التمسك باستقلاليتها وتمايزها والقبول بتحمل تبعيات ما يترتب علي ذلك من تعرض لشرعيتها وتضييق حدود أنشطتها [٣٠].

٣- تعاني منظمات المجتمع المدني في مصر من أزمة الرقابة الأمنية والنظر إلي أي أنشطة وفعاليات أهلية مستقلة عن الدولة علي أنها مصدر تهديد للأمن لأنها مستقلة عن الدولة .

٤- تعيق الأدوار الرقابية المبادرة وحرية اتخاذ القرار داخل منظمات المجتمع المدني في ضوء الأنظمة القانونية المعمول بها حتى مع صدور القانون الجديد للجمعيات الأهلية وبخاصة في حالات التمويل الخارجي لهذه الأنشطة [٣١] .

٥- ضعف ثقافة التطوع ، وهو إحدى المشكلات الهامة التي تواجه مؤسسات المجتمع المدني والتي تؤدي إلي انحصار الدور وانتشاره وتوسيع قاعدته في المجتمع المصري

٦- ضعف القاعدة الشعبية لمنظمات المجتمع المدني نظرا لانخفاض معدلات المشاركة من جانب الشباب من الشريحة العمرية ١٨-٣٥ وتكشف بيانات وزارة التضامن الاجتماعي عن انخفاض كبير في عدد المنظمات المسجلة [٣٢] .

٧- عدم توافر نظام دقيق للمعلومات، وغياب الإحصاءات والبيانات عن واقع مشكلات المجتمع من جهة والمجتمع المدني ومؤسساته من جهة أخري ليصبح من الصعب انطلاق القطاع الثالث نحو مستقبل أفضل[٣٣] .

٨- ضعف تمويل انشطة منظمات ومؤسسات المجتمع المدني، حيث تواجه هذه القضية العديد من الصعوبات عند بحثها ويجئ في مقدمتها عدم الرغبة في الإعلان عن حجم التمويل ومصادره، وتعد هذه سمة شبة عامة بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني، ومن هنا يمكن التأكيد علي حقيقة أن مؤسسات المجتمع المدني في مصر تعاني من نقص في التمويل وأن هناك عدم تكافؤ في فرص الحصول علي التبرعات والهبات ، وتكمن إشكالية قضية التمويل عندما يكون التمويل أجنبياً أو حكومياً فكلاهما يؤدي إلي التقليل من استقلالية المؤسسة، فأي دولة أو هيئة تقدم منح لمؤسسات المجتمع المدني سواء في صورة عينية أو نقدية؛ فلابد أن يكمن وراء هذه المنح أهداف غير معلنة ترتبط بمصالحها السياسية والاقتصادية بما يخدم تلك المصالح، بالإضافة إلي أن الجهة المانحة تفرض أجندتها الخاصة علي المنظمة.

٩- تذبذب العلاقة بين منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الإعلامية بين القبول والرفض ، ويمكن القول أن هذه العلاقة متنوعة ومتغيرة إلي حد كبير و إنها تشكل فرص وتحديات في نفس الوقت لأنشطة منظمات المجتمع المدني.

١٠- عدم وجود برامج تعليمية ومقررات دراسية في التعليم المصري للتربية المدنية مما يضعف ويقلص قاعدة المشاركة المجتمعية في مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني و يؤثر في قدرته بفاعلية كقطاع ثالث في مساندة الحكومة وتوجيه سياساتها نحو الصالح العام وتحقيق استدامة التنمية .

تلك كانت اهم المعوقات التي تحول دون قيام منظمات المجتمع المدني بدورها التربوي في تحقيق التنمية المجتمعية المستدامه ، ولكي تقوم بدورها كما ينبغي فعلى الدولة أن تؤمن بأنها شريك أساسي في تنمية المجتمع وأن لها دور لايقل أهمية عن دور الدولة ، وينبغي أن يعملا

جنبا إلى جنب، وأن يعترف المجتمع ويساند جهود تلك المنظمات وتشجيعها في حل المشكلات التعليمية والإجتماعية للمساهمة في تحقيق التنمية المجتمعية المستدامة

التوصيات:

ولكي تقوم مؤسسات المجتمع المدني بالدور الذي اسست من اجلة يكون من الضروري العمل علي ما يلي :

١- العمل علي نشر الوعي بأهمية منظمات المجتمع المدني في التنمية المجتمعية المستدامه من خلال الندوات التثقيفية العامة ، وبرامج الإعلام المتنوعة .

٢- إعادة النظر في قانون الجمعيات الأهلية، بحيث توجد آلية للتنسيق بين منظمات المجتمع المدني وباقي القطاعات، بما يساهم في زيادة فاعليتها كقطاع ثالث .

٣- تدعيم عملية التشبيك بين منظمات المجتمع المدني حتى تستطيع المنظمة التي لديها فائض في التمويل أن تدعم الأخرى التي لديها نقص في التمويل، وذلك حتى تتمكن منظمات المجتمع المدني ككل من تحسين أدائها وزيادة إمكانية استفادة المجتمع من جهودها.

٤- تشجيع منظمات المجتمع المدني علي التنافسية وذلك من خلال منح حوافز وأوسمة تعطي من الجانب الحكومي تقديراً لمجهوداتهم ودعماً لأنشطتهم.

٥- ضرورة ادخال برامج تعليمية ومقررات دراسية في التعليم المصري للتربية المدنية وهذا من شانه زيادة قاعدة المشاركة المجتمعية في مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني ويجعله يؤثر بفاعلية كقطاع ثالث في مساندة الحكومة وتوجيه سياساتها نحو الصالح العام وتحقيق استدامة التنمية .

٦- ضرورة تمويل انشطة منظمات ومؤسسات المجتمع المدني، المدني من جانب ورجال الاعمال في صورة هبات او تبرعات او وقف ، حيث أن مؤسسات المجتمع المدني في مصر تعاني من نقص في التمويل لذا تضطر بعض المؤسسات من قبول التمويل الخارجي الاجنبي أوالتمويل الحكومي و كلاهما يؤدي إلي التقليل من استقلالية المؤسسة ويجعلها تعمل وفق اجندات خاصة بجهة التمويل .

٧- ضرورة اهتمام الدولة بمنظمات المجتمع المدني في مصر، وضرورة الاعتراف بشرعيتها واستقلاليتها وبوجودها كقطاع ثالث بجانب الحكومة والقطاع الخاص وشريك موجه ومساند لهما في تحقيق التنمية المجتمعية المستدامة .

٨- ضرورة اعلان مؤسسات المجتمع المدني عن انشطتها ومصادر تمويلها بشفافية مطلقة لكي تضمن المساندة الامنية من الجهات الرقابية المختصة .

٩- ضرورة اصدار الدولة تشريعات تشجع الشراكة المجتمعية لمؤسسات المجتمع المدني بجانب الحكومة والقطاع الخاص وتضمن شفافية العمل فيها وفق اجندة وطنية خالصة لتحقيق التنمية المجتمعية المستدامة .

تلك كانت أهم التوصيات التي تعزز قيام منظمات المجتمع المدني بدورها بصفة عامة، ودورها التربوي بخاصة ، ولكي تقوم منظمات المجتمع المدني بدورها التربوي ، علي الدولة أن تؤمن بأنها شريك أساسي في استدامة تنمية المجتمع، وأن لها دورا لا يقل أهمية عن دور الدولة وينبغي أن يعملا جنبا إلي جنب، وأن يعترف المجتمع بهذا الدور ويدعمه مالياً و فنياً ومعنوياً ويساند جهود تلك المنظمات لكي تصل إلي القطاعات التي تعاني من الفقر في المجتمع وتعمل علي توصيل الخدمات التعليمية إليهم بأقل التكاليف، ومن الضروري إتاحة الفرص أمام منظمات المجتمع المدني، وتشجيعها للمساهمة في حل المشكلات التي يواجهها التعليم من حيث الكم والكيف، والعمل علي دعم تطبيق فكرة اللامركزية فيه ، بما يحقق العدالة والمساواة، وإتاحة الفرص أمام الفئات غير القادرة علي الالتحاق بالتعليم وذلك باعتبار مؤسسات المجتمع المدني قطاع ثالث مساند للدولة وموجهه لسياساتها في تحقيق متطلبات التنمية المجتمعية المستدامة .

المراجـــع

(١) حامد عمار: الإصلاح المجتمعي: إضاءات ثقافية واقتضاءات تربوية، مكتبة الدار العربية للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ٣٥.

٢ – منظمة اليونسكو للتربيةوالعلم والثقافة : التقرير العالمي الثالث بشان تعلم الكبار وتعليمهم 'معهد اليونسكو للتعلم مدي الحياة 'هامبورج المانيا ، ٢٠١٤ .

(٢) محمد عثمان الخشت: المجتمع المدنى، سلسلة الشباب، نصف شهرية، العدد (٨) القاهرة ٢٠٠٤ ، ص١٢٠.

(٣) نيفين زكريا أبو الذهب: علاقة الدولة بالمجتمع المدنى، مجلة شئون خليجية، العدد (٣) ، القاهرة ٢٠٠١ ص ص ٢٨ . ٣٢ .

(٤) معهد التخطيط القومى، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائى: تقرير التنمية البشرية، " التنمية المحلية بالمشاركة "، القاهرة ٢٠٠٣، ص ٥٧ .

(٥) عبد الغفار شكر: احتراق المجتمع المدنى فى الوطن العربى، الدولة الوطنية، وتحديات العولمة، مركز الدراسات العربية والأفريقية، بالتعاون مع مركز الدراسات والبحوث الإستراتيجية، مكتبة مدبولى، القاهرة ، ٢٠٠٤ ص١٧٧.

(٦) الطيب تيزينى: إعادة البناء أيديولوجيا وسوسيولوجيا، المستقبل العربى العدد (٢٨٧) مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، يناير ٢٠٠٣ ، ص ٥٨ .

(٧) المرجع السابق : ص ٥٨ ٠

(٨) نجوي سمك ، السيد صدقي عابدين : دور المنظمات غير الحكوميه في ظل العولمه ،" الخبرتان المصريه و اليابانيه " ، مركز الدراسات الاسيويه ، كليه الاقتصاد و العلوم السياسه ، جامعه القاهره ، ٢٠٠٢ ص ص ٤٦-٤٨

(٩) كريم أبو حلاوة : إعادة الاعتبار لمفهوم المجتمع المدنى، مرجع سابق ص١٢.

(١٠) محمد خاتمى : المجتمع المدنى، مقاربات فى دور المرأة والشباب، ترجمة سرمد الطائى، دار الفكر المعاصر، بيروت ، لبنان، ٢٠٠١ ، ص ص ٣٧ . ٤١

(١١) برنامج الأمم المتحدة الإنمائى: الصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى: تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٣ " نحو إقامة مجتمع المعرفة " ، ص ص ٢٢ – ٢٣.

(١٢) محمد عثمان الخشت : المجتمع المدنى ، مرجع سابق، ص ص ١٦ – ١٨.

(١٣) المنظمة المصرية لحقوق الإنسان: دفاعا عن حقوق الإنسان، مركز الحضارة للإعلام والنشر، القاهرة ١٩٩٣ ٠

(١٤) سعيد محمود مرسي : المجتمع المدني و التربية المدنيه مدخل لتفعيل دور العليم قبل الجامعي في تربية المواطنة و المشاركة المجتمعية " دراسة تحليلية " ، التربية و التنمية ، العدد (٣٨) ، أكتوبر ٢٠٠٦ ، ص ص ٢١ -٢٢ ٠

(١٥) المرجع السابق : ص ٣٤ .

(١٦) عبد المنعم محمد محمد: دور مؤسسات المجتمع المدني في رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة من المعاقين في مصر، مجلة كلية التربية بالفيوم ، العدد الخامس، ٢٠٠٧، ص ٢٥ – ٢٦ .

(١٧) ريهام أحمد محروس خفاجة: دور المؤسسات الخيرية في دراسة علم السياسة في الولايات المتحدة الأمريكيةدراسة حالة مؤسسة فورد(١٩٩٥-٢٠٠٤) ، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٦ ، ص ٤٠.

(١٨) أحمد ثابت: الدور السياسي الثقافي للقطاع الأهلي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب،القاهرة، ٢٠٠٩، ص ص ،١٥٤- ١٥٣.

(١٩) جمعية الصعيد للتربية والتنمية: التقرير السنوي لعام ٢٠٠٧/٢٠٠٨، معنا نبني، القاهرة،٢٠٠٨، ص٦.

(٢٠) عماد صيام: برامج التربية المدنية في مصر:النشأة....المسار قراءة أولية في بعض التجارب المصرية، في احمد يوسف سعد وآخرون : التربية المدنية وعملية التحول الديمقراطي في مصر (١٩٨٠- ٢٠٠٥) مرجع سابق، ص ص ١٠٤-١٠٨.

(٢١) المرجع سابق: ص ص ١٠٤-١٠٨.

(٢٢) المرجع سابق: ص ص ١٠١-١١١.

(٢٣) موقع الجمعية علي الانترنت: http://aae-eg.com/arabic/Aboutus.php .

(٢٤) نجيب خزام: كُتيب توثيقي حول شبكة المشاركة المجتمعية في التعليم، جمعية النهضة بالتعليم ، القاهرة،٢٠٠٥،ص٥.

(٢٥) موقع الجمعية علي الانترنت: http://aae-eg.com/arabic/Aboutus.php .

(٢٦) أمل أنيس محمد : دور بعض مؤسسات المجتمع المدني في التربية المدنية " دراسة تقويمية " رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة الزقازيق ٢٠١٢ (نقلاً عن مقابلة الباحثة مع مدير جمعية النهضة بالتعليم د/ يسري الكومي بتاريخ ٢٠١٠/٨/٩)

(٢٧) عايدة عباس، وعبد الحميد صبري: **دليلا لمدرب لبرامج التربية المدنية والمواطنة (تجربة مصر)**، جمعية النهضة بالتعليم،القاهرة، ٢٠٠٦، ص ٢٣.

(٢٨) عبد الحميد صبري ، يسري الكومي : كتيبات في موضوعات مشروع التربية المدنية (المواطنة ، المشاركة المجتمعية ، التسامح ، العولمة ، حقوق الإنسان) جمعية النهضة بالتعليم ، القاهرة ، ب ت ص ص ٦ : ٣٨ .

(٢٩) جمعية النهضة بالتعليم : كتيبات مشروع اندية حقوق الطفل ، متاح علي موقع جمعية النهضة بالتعليم علي الانترنت: http://aae-eg.com/arabic/Aboutus.php .

(٣٠) قدري حفني ومحسن يوسف: **التحديات والمشاغل التي تواجه منظمات المجتمع المدني**، منتدى الإصلاح العربي،مكتبة الإسكندرية،الإسكندرية ، ٢٠٠٧، ص ص ٣٦- ٣٧.

(٣١) نبيل عبد الفتاح: المجتمع المدني في عالم مضطرب، الإعاقات البنائية والأسئلة والاحتمالات الملتبسة، في **المنظمات الأهلية العربية والمحكومية ،قضايا وإشكاليات وحالات**، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ١٣٤.

(٣٢) البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ،ومعهد التخطيط القومي بمصر: **تقرير التنمية البشرية لمصر ، العقد الاجتماعي في مصر ، دور المجتمع المدني**، القاهرة، ٢٠٠٨.ص ٣٢.

(٣٣) أماني قنديل :**المجتمع المدني في العالم العربي دراسة للجمعيات الأهلية العربية**، منظمة التحالف العالمي لمش